وتركيب مثاليه وهما اقايمان الزيدون وافايمون الزيدان
وصورتين جايزة وهما اللتين فيهما ان يكون الوصف
مبتدا وما بعده فاعل سد مسد الخبر ورفعوا
اي فعل وفاعل ومبتدا مفعول وبالابتدا جار ومجرور
متعلق برفعوا وكذا كذا جار ومجرور في محل نصب على
الحال من الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور في
الواقع خبرا عن رفع وهذا اولى من جعلها خبرا مقدما
ورفع مبتدا موخر ورفع مبتدا وخبر مضاف اليه
مجرور بالكسرة الظاهرة وبالمبتدا جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر عن رفع والتقدير ورفع سيبويه ومن
تبعه من النحاة مبتدا بالابتدا ورفع خبر كاين به
بالمبتدا حالة كونه كذا اي مثل المبتدا في مطلق رفع
وان كان العامل فيهما مختلف او مثله في ثبوت رفعه
عنهم وحاصل ذكر انه وقع خلاف بين سيبويه
ومن تبعه من النحاة وبين بقية النحاة في الرافع
للمبتدا والخبر فقال سيبويه ومن تبعه الرافع للمبتدا
الابتدا وللخبر المبتدا وهذا هو الصحيح وعليه
فيكون العامل في الاول معنوي وفي الثاني لفظي
ومقابل هذا القول اقوال ثلاثة الاولى منها
للبصريين والاخير منها للكوفيين وستاتي في الشرح
وبعد كون الاسم مجردا الى هذا معنى له اصطلاحي
واما

واما معناه لغة فهو الاهتمام بالشيء وجعله اولا
لثان وقوله عن العوامل اللفظية اي كقام وكان
ونحوها عن مثل بحسبك فيه حذف مضاف
اي عن خروج مثل بحسبك عن الضابط فهو
داخل لا خارج لكن محل كون بحسبك مبتدا وما
بعده خبرا ان كان ما بعده نكرة كما في المثال المذكور
اما اذا كان ما بعده معرفة كبحسبك زيد فلا يصح
ان يكون مبتدا وما بعده خبر بل يتعين ان يكون
خبرا مقدما وما بعده مبتدا موخرا لانه نكرة
ولا يصح الابتدا بها واضافته للضمير وهي الكاف
لا تفيده تعريفا وان افادته التخصيص لان المنقول
عن ابن قاسم ان الاخبار بالمعرفة عن النكرة لا يجوز
وان خصصت الا في مسئلتين الاولى كم مالك
والثاني خير منك زيد فيجوز الاخبار فيهما بالمعرفة
وهي مالك وزيد عن النكرة وهي كم وخير لتخصيصها
فهما مستثنيات من القاعدة القايلة كل نكرة
لا يجوز الاخبار عنها بمعرفة وان خصصت الا في
هاتين المسئلتين فيجوز الاخبار فيهما بالمعرفة عن
النكرة المخصصة ومدل على ذكر رفع المعطوف تبعه
عليه اي وذكر الرفع باعتبار المحل لا باعتبار اللفظ لان
محله رفع بالابتدا
والعامل في الخبر هو هذا معطوف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1